

المحاضرة الخامسة

التهرب الجمركي

1- تعريف التهريب الجمركي :

تعرف المادة 324 من قانون الجمارك التهريب كما يلي : :

-استيراد البضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك

-خرق أحكام المواد 225،223،222،221،64،62،60،51،25 مكرر و 226 من هذا القانون

-تفريغ و شحن البضائع غشا

-الإنفاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور

2- الأشخاص المسؤولون عن جريمة التهريب الجمركي:

*-**الفاعل الأصلي:** و هو من يرتكب الجريمة و تتحقق لديه عناصرها المادية و المعنوية على السواء .

*-**الشريك:** تعرف المادة 42 الشريك بأنه يعتبر شريك في الجريمة حتى لم يشترك اشتراكا مباشرا ، و لكنه ساعد بكل الطرق و عاون الفاعل أو الفاعلين على ارتكاب الأفعال التحضيرية أو المسهلة أو المنفذة لها علما بذلك.

*-**المستفيد من الغش:** إن المستفيد من الغش خاص بقانون الجمارك وحده و يتضمن الاشتراك بدون نية إجرامية في آن واحد و كذا الاشتراك مع توافر نية إجرامية و تشتت المادة 310 من القانون العام توفر ثلاث شروط من أجل قيام الاستفادة من الغش و هي :

- أن تكون الجريمة جنحة تهريب

- أن يشارك المستفيد من الغش بصفة ما في ارتكاب الجنحة

- أن يستفيد الجاني مباشرة من الغش

3- انعكاسات جريمة التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني:

أ-الانعكاسات المالية: يقوم التهريب أساسا على التخلص من دفع الحقوق و الرسوم الجمركية و تعد هذه الأخيرة من لأهم موارد الخزينة العمومية و تلعب دورا هاما في توازن ميزان المدفوعات.

*-ضياح حقوق الخزينة العمومية:

من أهم الآثار البارزة على موارد الخزينة العمومية حرمانها من العائدات الجمركية فتعتبر إدارة الجمارك الحارس النبيه و الطبيعي لمصالح الخزينة .

*-التأثير على حال ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ، و لذلك فمن المهم على الدولة أن تعرف حقوقها و التزاماتها نحو العالم الخارجي و هذا ما يسمى بميزان المدفوعات .

ب-الانعكاسات على التنمية الاقتصادية:

*-التأثير على الصناعات الناشئة: إن أهم الأهداف المتوخاة من فرض الضريبة الجمركية على الواردات هي حماية الاقتصاد الوطني ، و ذلك بالتحكم في وجود السلعة في السوق المحلية بالسيطرة على تواجدها في أسواقنا و مكافحة الدخول غير الشرعي لها .

*-التأثير على شروط التبادل التجاري : تلعب إدارة الجمارك دورا هاما في التجارة الدولية و

ذلك كون كل عملية تجارية تنطوي على تدخلين جمركيين على الأقل ، أهمها عند مرحلة التصدير و الآخر أثناء الاستيراد و بالتالي مراقبة حركة و تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود الدولية .

